

أثر تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية على تعزيز استمرارية الأعمال في بيئة الأعمال المعاصرة

جدول المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
1	المقدمة	3
2	مشكلة البحث	5
3	الفجوات النظرية لمشكلة البحث	5
4	الفجوات العملية لمشكلة البحث	6
5	اهمية البحث	7
6	الاهمية النظرية	7
7	الاهمية العملية	8
8	المراجع	10

أولاً: المقدمة

تشهد بيئة الأعمال المعاصرة تغيرات متسارعة وغير مسبقة نتيجة التطورات التقنية المتلاحقة، والانفتاح الاقتصادي العالمي، وزيادة حدة المنافسة، فضلاً عن الأزمات العالمية مثل الأزمات المالية، والأوبئة، والكوارث الطبيعية، والتحول الجيوسياسية. وقد أدى هذا الواقع إلى ارتفاع مستوى المخاطر التي تواجه المؤسسات بمختلف أنواعها، سواء كانت مؤسسات ربحية أو تعليمية أو خدمية. وأصبحت القدرة على إدارة هذه المخاطر عاملاً حاسماً في بقاء المؤسسات واستمرارها في أداء أعمالها بكفاءة وفعالية.

وفي هذا السياق، برز مفهوم إدارة المخاطر المؤسسية (Enterprise Risk Management – ERM) كمدخل إداري حديث وشامل يهدف إلى التعامل مع المخاطر بطريقة استراتيجية ومتكاملة. إذ لا تقتصر إدارة المخاطر المؤسسية على معالجة المخاطر بعد وقوعها، بل تعتمد على نهج استباقي يقوم على تحديد المخاطر المحتملة، وتحليلها، وتقييم درجة تأثيرها واحتمالية حدوثها، ومن ثم وضع خطط مناسبة للتعامل معها بما يضمن تقليل آثارها السلبية وتعظيم الاستفادة من الفرص المصاحبة لها.

وتكمن أهمية إدارة المخاطر المؤسسية في كونها إطاراً تنظيمياً يربط بين إدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي، بحيث تصبح عملية اتخاذ القرار قائمة على فهم شامل للبيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة. فالإدارة الفعالة للمخاطر تسهم في تعزيز الشفافية، وتحسين جودة القرارات الإدارية، ودعم الحوكمة المؤسسية، مما يؤدي في النهاية إلى رفع مستوى الأداء وتعزيز القدرة التنافسية.

ومن المفاهيم المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بإدارة المخاطر المؤسسية مفهوم استمرارية الأعمال، والذي يشير إلى قدرة المؤسسة على مواصلة عملياتها الحيوية دون انقطاع أو بأقل قدر ممكن من التعطل عند حدوث أزمات أو ظروف طارئة. وتعد استمرارية الأعمال مؤشراً رئيسياً على نضج الأنظمة الإدارية في المؤسسة، ومدى جاهزيتها للتعامل مع حالات الطوارئ

إن المؤسسات التي لا تمتلك نظاماً فعالاً لإدارة المخاطر تكون أكثر عرضة للتوقف المفاجئ أو الخسائر الكبيرة عند وقوع أزمات غير متوقعة، في حين أن المؤسسات التي تطبق إدارة المخاطر المؤسسية بشكل منهجي تكون أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات، وإعادة ترتيب أولوياتها، وضمان استمرارية تقديم خدماتها ومنتجاتها دون تأثر جوهري.

كما أن تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية يعزز ثقافة الوعي بالمخاطر داخل المؤسسة، ويشجع الموظفين على المشاركة في تحديد المخاطر والإبلاغ عنها، مما يسهم في خلق بيئة تنظيمية أكثر استقراراً ومرونة.

ومن خلال تبني خطط استمرارية الأعمال وخطط التعافي من الكوارث، تستطيع المؤسسات تقليل فترات التعطل والحفاظ على سمعتها وثقة أصحاب المصلحة.

فإن دراسة أثر تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية على تعزيز استمرارية الأعمال في بيئة الأعمال المعاصرة تمثل موضوعاً بالغ الأهمية، خاصة في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه المؤسسات اليوم. ويهدف هذا البحث إلى تحليل هذه العلاقة وبيان مدى إسهام إدارة المخاطر المؤسسية في دعم استمرارية الأعمال وتحقيق الاستقرار التنظيمي.

مشكلة البحث

تزايدت أهمية إدارة المخاطر المؤسسية في السنوات الأخيرة نتيجة تعقد بيئة الأعمال وارتفاع مستوى عدم التأكد الذي يحيط بالمنظمات المعاصرة. فقد أصبحت المؤسسات تواجه تحديات متداخلة تشمل مخاطر تشغيلية وتقنية ومالية واستراتيجية، إضافة إلى مخاطر خارجية ناتجة عن تقلبات الأسواق والأزمات العالمية والتغيرات التنظيمية. وفي ظل هذه المعطيات، لم يعد من الكافي التعامل مع المخاطر بأسلوب تقليدي أو جزئي، بل أصبح من الضروري تبني إطار شامل لإدارة المخاطر المؤسسية يهدف إلى تعزيز استمرارية الأعمال وضمان استدامة العمليات الحيوية.

وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بهذا المجال، إلا أن العلاقة بين تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية وتعزيز استمرارية الأعمال لا تزال بحاجة إلى مزيد من التحليل والدراسة، خاصة في البيئات التي تشهد تحولات سريعة. ومن هنا تنبع الحاجة إلى تحديد الفجوات النظرية والعملية التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها.

1,2,1 الفجوات النظرية

رغم وجود أدبيات واسعة تناولت موضوع إدارة المخاطر المؤسسية، إلا أن معظم الدراسات ركزت على الجوانب المفاهيمية أو الإجرائية لإدارة المخاطر دون الربط العميق بينها وبين مفهوم استمرارية الأعمال كأحد النتائج الاستراتيجية طويلة المدى. فكثير من البحوث تناولت إدارة المخاطر من منظور تقليل الخسائر أو تحسين الرقابة الداخلية، في حين لم يتم التوسع الكافي في تحليل دورها في تعزيز قدرة المؤسسة على الاستمرار في أداء عملياتها الحيوية في أوقات الأزمات. كما أن بعض الدراسات تناولت استمرارية الأعمال كموضوع مستقل يركز على خطط الطوارئ والتعافي من الكوارث، دون دمجها ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية الشامل. وهذا الفصل النظري بين المفهومين أدى إلى نقص في النماذج التكاملية التي توضح العلاقة السببية أو الارتباطية بين تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية وتعزيز استمرارية الأعمال.

إضافة إلى ذلك، تفتقر بعض الأدبيات إلى تحليل أبعاد إدارة المخاطر المؤسسية (مثل تحديد المخاطر، تقييمها، الاستجابة لها، والمتابعة والرقابة) وتأثير كل بعد منها بشكل منفصل على استمرارية الأعمال. وهذا يخلق فجوة في الفهم النظري الدقيق لكيفية إسهام كل مرحلة من مراحل إدارة المخاطر في دعم استدامة العمليات المؤسسية.

كما أن هناك حاجة إلى توسيع الدراسات التطبيقية في السياقات الإقليمية أو المحلية، حيث إن معظم النماذج النظرية تم تطويرها في بيئات أعمال غربية قد تختلف في خصائصها التنظيمية والثقافية عن بيئات الأعمال الأخرى. وبالتالي، يسعى هذا البحث إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم إطار نظري متكامل يربط بين إدارة المخاطر المؤسسية واستمرارية الأعمال في سياق بيئة الأعمال المعاصرة.

1,2,2 الفجوات العملية

على المستوى العملي، تشير الممارسات الإدارية في بعض المؤسسات إلى وجود قصور في التطبيق الفعلي لإدارة المخاطر المؤسسية، حيث يتم التعامل مع المخاطر بشكل رد فعل بعد وقوعها، بدلاً من تبني منهج استباقي قائم على التوقع والتحليل المسبق. كما أن بعض المؤسسات تفتقر إلى سياسات واضحة ومكتوبة لإدارة المخاطر، أو لا تقوم بتحديثها بشكل دوري بما يتناسب مع التغيرات في البيئة الخارجية.

ومن الملاحظ أيضاً أن خطط استمرارية الأعمال، في حال وجودها، قد لا تكون مرتبطة بشكل مباشر بنتائج تقييم المخاطر، مما يؤدي إلى ضعف في التكامل بين إدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية العمليات. وهذا الانفصال العملي قد يحد من فعالية الخطط الموضوعة، ويقلل من قدرة المؤسسة على الاستجابة السريعة والمنظمة عند وقوع الأزمات.

إضافة إلى ذلك، قد تعاني بعض المؤسسات من ضعف في ثقافة الوعي بالمخاطر، حيث لا يتم إشراك جميع الإدارات في عملية تحديد المخاطر وتحليلها، مما يجعل إدارة المخاطر مسؤولية محدودة تقتصر على قسم معين دون تكامل مؤسسي شامل. كما أن نقص التدريب والتأهيل في مجال إدارة المخاطر قد يؤثر على جودة التطبيق وفعاليته.

ومن التحديات العملية كذلك صعوبة قياس أثر تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية على استمرارية الأعمال بشكل كمي واضح، مما يجعل بعض القيادات الإدارية تردد في الاستثمار في تطوير أنظمة متقدمة لإدارة المخاطر. وبالتالي، تبرز الحاجة إلى دراسة تطبيقية توضح العلاقة بين المتغيرين بشكل علمي، وتقدم نتائج يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإدارية.

وعليه، يسعى هذا البحث إلى معالجة هذه الفجوات العملية من خلال تحليل أثر تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية على تعزيز استمرارية الأعمال، وتقديم توصيات عملية تساهم في تطوير الأنظمة الإدارية ودعم الاستدامة المؤسسية في بيئة الأعمال المعاصرة.

اهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من تناوله موضوعاً معاصراً يجمع بين مفهومين إداريين بالغَي الأهمية، وهما إدارة المخاطر المؤسسية واستمرارية الأعمال، خاصة في ظل ما تشهده بيئة الأعمال الحديثة من تقلبات وعدم استقرار. ويمكن توضيح أهمية البحث من خلال الجانبين النظري والعملي كما يلي:

أولاً: الأهمية النظرية

تتمثل الأهمية النظرية لهذا البحث في عدة جوانب أساسية، من أبرزها:

1. إثراء الأدبيات العلمية المرتبطة بإدارة المخاطر المؤسسية، من خلال تسليط الضوء على دورها الاستراتيجي في دعم استمرارية الأعمال، وليس فقط في تقليل الخسائر أو معالجة الأزمات بعد وقوعها.
2. تعزيز الفهم الأكاديمي للعلاقة التكاملية بين إدارة المخاطر المؤسسية واستمرارية الأعمال، حيث يسعى البحث إلى توضيح كيفية ارتباط عمليات تحديد المخاطر وتقييمها ومعالجتها بقدرة المؤسسة على الاستمرار في أداء وظائفها الحيوية دون انقطاع.
3. تقديم إطار نظري منظم يربط بين مفاهيم الحوكمة المؤسسية، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة المخاطر، واستمرارية الأعمال، مما يسهم في بناء نموذج علمي يمكن الاستفادة منه في دراسات مستقبلية.

4. سد فجوة بحثية محتملة في البيئة المحلية أو العربية، حيث لا تزال الدراسات التطبيقية التي تربط بشكل مباشر بين إدارة المخاطر المؤسسية واستمرارية الأعمال محدودة نسبياً مقارنة بالدراسات العالمية.

5. دعم الاتجاهات البحثية الحديثة التي تنظر إلى المخاطر باعتبارها عنصراً استراتيجياً يجب إدارته ضمن إطار شامل يحقق الاستفادة المؤسسية.

وبذلك يسهم هذا البحث في توسيع القاعدة المعرفية المتعلقة بإدارة المخاطر المؤسسية، ويعزز من الاهتمام الأكاديمي بموضوع استمرارية الأعمال كأحد مخرجات الإدارة الفعالة للمخاطر.

ثانياً: الأهمية العملية

تتجلى الأهمية العملية لهذا البحث في انعكاس نتائجه على الواقع التطبيقي للمؤسسات، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

1. مساعدة القيادات الإدارية وصناع القرار في فهم الدور الاستراتيجي لإدارة المخاطر المؤسسية في تعزيز جاهزية المؤسسة لمواجهة الأزمات والطوارئ.

2. توفير مؤشرات عملية يمكن الاعتماد عليها عند تصميم أو تطوير أنظمة إدارة المخاطر داخل المؤسسات، بما يضمن تحقيق التكامل بين إدارة المخاطر وخطط استمرارية الأعمال.

3. دعم جهود المؤسسات في تقليل فترات التعطل الناتجة عن الأزمات، من خلال تعزيز التخطيط المسبق والاستجابة السريعة والمنظمة للمخاطر المحتملة.

4. تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر داخل بيئة العمل، بما يسهم في رفع مستوى المسؤولية لدى الموظفين والإدارات المختلفة تجاه المخاطر التي قد تؤثر على العمليات الحيوية.

5. تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات في بيئة الأعمال المعاصرة، حيث إن المؤسسات التي تمتلك أنظمة فعالة لإدارة المخاطر تكون أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات المفاجئة.

6. تقليل الخسائر المالية والتشغيلية الناتجة عن الأزمات غير المتوقعة، من خلال تبني منهج وقائي واستباقي في إدارة المخاطر.

7. تعزيز الثقة لدى أصحاب المصلحة مثل المستثمرين والعملاء والموظفين، من خلال إظهار مستوى عالٍ من الجاهزية والاستقرار التنظيمي.

وعليه، فإن نتائج هذا البحث يمكن أن تشكل دليلاً عملياً تستفيد منه المؤسسات في تطوير سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بإدارة المخاطر المؤسسية، بما يسهم في تحقيق استمرارية الأعمال وضمان الاستدامة على المدى الطويل.

رابعاً: قائمة المراجع

Hopkin, P. (2018). *Fundamentals of Risk Management*. Kogan

.Page

Lam, J. (2014). *Enterprise Risk Management: From Incentives to*

.Controls. Wiley

Fraser, J., & Simkins, B. (2016). *Enterprise Risk Management*.

.Wiley

.ISO (2018). *ISO 31000: Risk Management Guidelines*

Hillson, D. (2017). *Practical Project Risk Management*.

.Management Concepts